سياسة العمر والجندر والتنوّع

العمل مع الناس والمجتمعات من أجل المساواة والحماية

أولا: الهدف

1) عبر التطبيق المنهجي لمقاربة العمر والجندر والتنوّع في عملياتها حول العالم، تسعى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى ضمان تمتّع كل الناس المعنيين بحقوقهم بمساواة وأنه باستطاعتهم المشاركة بشكل كامل في القرارات التي تؤثر على حياتهم وحياة أعضاء عائلاتهم ومجتمعاتهم.

ثانيا: الخلفية

2) كل إنسان فريد من نوعه. إن الفروقات بين الناس، سواء كانت حقيقية أم مقتبسة، بإمكانها أن تحدد خصائص تلعب دوراً أساسياً في تحديد فرص الفرد وقدراته وحاجاته وهشاشته.

3) يشير **العمر** إلى المراحل المختلفة في دورة حياة الفرد. من الضروري معرفة أين هم الناس الآن في دورة حياتهم لأن قدراتهم وحاجاتهم تتغير مع الوقت. يؤثر العمر على قدرة الإنسان على ممارسة حقوقه، وقد يعزّز ذلك أو يحد منه.

4) يشير **الجندر** إلى الأدوار المحددة إجتماعياً للنساء والرجال[1]، والتي غالباً ما تكون هامة لطريقة تعريف الناس لنفسهم وتعريف الآخرين لهم. يتم تعلّم أدوار الجندر، وتتغيّر مع الوقت، وتتغيّر بين الثقافات. غالباً ما يحدد الجندر الواجبات والمسؤوليات والمحدوديات والفرص والإمتيازات للنساء والرجال في كل سياق. تشير المساواة الجندرية إلى التمتّع المتساوي بالحقوق والمسؤوليات والفرص للنساء والرجال والفتيات والفتيان. تشير المساواة الجندرية إلى احترام اهتمامات وحاجات وأولويات كل نوع إجتماعي.

5) يشير **التنوّع** إلى مختلف القيم والطباع ووجهات النظر الثقافية والمعتقدات والخلفية الإثنية والجنسية والتوجه الجنسي والهوية الجندرية والقدرة والصحة والمنصب الإجتماعي والمهارة وغيرها من الخصائص الشخصية المحددة. توجد أبعاد العمر والجندر في الجميع، إلاّ أن الخصائص الأخرى تختلف بين شخص وآخر.

[1] يشير مصطلح "الجنس" في الأساس إلى الفروقات البيولوجية بين الذكور والإناث.

على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تعترف بتلك الفروقات وتفهمها وتقيّمها في كل سياق وعملية محددة من أجل ضمان الحماية للجميع.

6) عبر تحليل أبعاد العمر والجندر والتنوّع كخصائص شخصية متداخلة، نستطيع فهم مخاطر الحماية المتعددة الأوجه بطريقة أفضل، ومن فهم قدرات الأفراد والمجتمعات، والتطرّق لها ودعمها بطريقة أكثر فعالية. عبر الترويج لاحترام الفروقات كعنصر يُغني أي مجتمع، نقوم بالترويج للتطوّر نحو حالة من المساواة التامة. تعني المساواة الإحترام للجميع. إنها تشمل الترويج للفرص المتساوية للناس من مختلف الحاجات والقدرات، وتوجيه الخطوات الممكن قياسها نحو محاربة عدم المساواة والتمييز.

ثالثا: الإلتزامات الأساسية

7) تعترف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتؤكد على أن تحقيق المساواة الجندرية الكاملة مبدأ غير قابل للتصرف فيه ولايمكن تجزئته بالنسبة لحقوق الإنسان والحريّات الأساسية. إن الترويج المنهجي لهذا المبدأ عبر نتائج يمكن قياسها هو أمر أساسي لضمان الحماية والحلول الدائمة للنساء والرجال من كل الأعمار والخلفيات التي تخدمها المنظمة[2].

8) إن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ملتزمة بشدة بضمان حصول اللاجئين وعديمي الجنسية والنازحين على حقوقهم والحماية والخدمات والموارد بشكل متساو، وبأنهم قادرين على المشاركة كشركاء نشطين في القرارات التي تؤثر عليهم. لهذا السبب، إلتزمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالإدراج الشامل للعمر والجندر والتنوّع. إن العمر والجندر والتنوّع هو عبارة عن منهج مجتمعي ويرتكز على حقوق الإنسان. وإن الإدراج الشامل لمبادرة العمر والجندر والتنوّع يعني تخطيط وبرمجة وتنفيذ ومراقبة وتقييم العمليات، مع الإلتزام بالمساواة والمشاركة الكاملة ومبادئ إرشادية.

9) في شراكتها مع الأشخاص المعنيين والأطراف المعنية الأخرى، تلتزم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بضمان أن آليات الحماية جاهزة لتفادي أية خطوات قد تزيد بشكل غير مقصود من الهامشية والهشاشة والاستثناء والوصم الإجتماعي، التي قد تعرّض بعض الأشخاص أو المجموعات إلى مزيدٍ من المخاطر.

10) إن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ملتزمة كذلك بالترويج من أجل تطبيق منهج العمر والجندر والتنوّع عبر الكيانات الأخرى البين حكومية، والأطراف الحكومية، وغير الحكومية العاملة مع اللاجئين وعديمي الجنسية والنازحين.

رابعا: العناصر الأساسية للترويج لمنهج العمر والجندر والتنوّع

11) العمل بشراكة مع الأشخاص موضع إهتمام المفوضية: إن العمل لضمان المساواة، ووضع الناس في وسط مراكز صنع القرار بالإضافة إلى دعم قدراتهم وجهودهم للتمتع بحقوق معترف بها وممكن الحصول عليها، هي

[2] تم تأكيد ذلك في خلاصة اللجنة التنفيذيةرقم 105 (56) عام 2006 حول النساء والفتيات المعرضن للخطر، والخلاصة رقم 107 (58) حول الأطفال المعرضين للخطر، والخلاصة العامة رقم 108 (58) حول الحماية الدولية.

أمور تروّج لدور النساء والرجال من كل الأعمار والخلفيات كعناصر للتغيير الإجتماعي الإيجابي في عائلاتهم ومجتمعاتهم.

12) المساءلة: من المتوقع من كل الموظفين أن يفهموا ويتّبعوا ممارسات العمل المُراعي للعمر والجندر والتنوّع. يضمن المسؤولين الرفيعي المستوى ترجمة هذه السياسة إلى خطوات تنفيذ في كل مراحل دورة عمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. إنهم مسؤولين أمام المفوض السامي للإدراج الناجح لاعتبارات العمر والجندر والتنوّع في عملهم وعمل فرقهم.

13) الإدارة المبنيّة على النتائج: يجب على الخطوات الهادفة إلى تعزيز المساواة الجندرية ودعم القدرات الفردية والمجتمعية على التطرّق لمخاطر الحماية والثغرات أن تكون واضحة وتتوافر لها الموارد بشكل ملائم وقابلة للقياس في كل خطط العمليات في البلاد. تؤمن أداة الإدارة المرتكزة على النتائج من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين *(Focus)* ، معلومات دورية للمدراء الرفيعي المستوى في ما يتعلق بالعمليات المراعية للعمر والجندر والتنوّع، ما يمكنهم من اتخاذ قرارت استراتيجية. يضمن هذا أن يظل التركيز على النتائج عوضاً عن الإجراءات فقط.

14) تنمية القدرات: إن تنمية وتعزيز قدرة الموظفين وكفاءتهم في تحليل العمر والجندر والتنوّع هو أمر أساسي. تلتزم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتطرّق إلى الثغرات في هذا المجال بشكل متواصل من خلال تأمين إرشاد إضافي وتطوير فرص تعلّم جديدة لكل الموظفين في كل المستويات.

15) الموارد البشرية والمالية: يتم تخصيص موارد بشرية ومالية مناسبة من أجل تطبيق مبادرة العمر والجندر والتنوّع لتحقيق النتائج المرجوّة. يشمل هذا استخدام أفضل للموارد الحالية، وتحديد موارد إضافية عند الحاجة وتأمين الموارد اللازمة لتحقيق النتائج المتوقعة.

16) الإشراف عبر المراقبة والتقييم والتدقيق والتقرير: إن تحسين الإشراف هو أمر ضروري لضمان المساءلة لكل موظفي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول أداءهم في الترويج للعمر والجندر والتنوّع. لقد تم تطوير إطار عمل المساءلة لدى المفوضيّة لهذا السبب. كذلك تقدّم المراجعة السنوية للبرنامج (Annual Programme Review) الفرصة لتقييم مدى تطابق سياسات العمر والجندر والتنوّع على المستوى العالمي.

خامسا: تعريف التنوّع: مجتمع واحد، العديد من الناس

17) **النساء والفتيات:** تتولّى النساء والفتيات أحياناً أدواراً هامة في عائلاتهن ومجتمعاتهن، لكن غالباً ما تتوافر لهن فرص وموارد أقل، ووضع إجتماعي-إقتصادي أدنى، وقوة وتأثير أقل وتواجهن العديد من أنواع التمييز. تتضخّم هذه العوامل بقوّة من خلال النزوح، ما يكشف الكثير من مخاطر الحماية، بما في ذلك الإستغلال، العبودية، الإغتصاب وغيره من أنواع الإستغلال والعنف الجنسي والمبني على الجندر. تواجه النساء اللواتي يعانين من تمييز وعنف العديد من التحديات أثناء تأمين قوتهن وقوت عائلاتهن. إن عملهن في تحسين وضعهن له تأثير مباشر وإيجابي على رفاه ومصادر رزق وحماية عائلاتهن ومجتمعاتهن.

18) غالباً ما تتغيّر أدوار **الرجال والفتيان** في النزوح. يمكن أن يؤدي ذلك إلى مخاطر حماية يجب ملاحظتها والتطرّق إليها. إن الفتيان، بشكلٍ خاص، معرّضين جداً لخطر الإتجار بالبشر، والتجنيد القسري والعنف الجنسي وغيره من أنواع الإستغلال في حالات النزوح. إن دعم وترويج المشاركة الإيجابية للرجال والفتيان في العديد من القضايا المتعلقة بمجتمعهم، بما في ذلك تفادي العنف الجنسي والعنف المبني على الجندر والإستجابة له، هو خطوة أساسية لضمان حصول الجميع على الحماية والمساواة.

19) **الأطفال، بما في ذلك المراهقين،** يتمتعون بحقوق شاملة وفق القانون الدولي، لكن بالرغم من ذلك، فإنهم غالباً ما يحرمون من حقوقهم الأساسية. يزيد النزوح القسري من تعرّض الأطفال إلى الإهمال والإستغلال والعنف الجنسي وغيره من أنواع سوء المعاملة. وإن الأطفال هم الأكثر عرضةً للخطر ويتطلبون رعاية خاصة نتيجة لاعتمادهم على الكبار للعيش، وهشاشتهم أمام الصدمات الجسدية والنفسية، وضرورة تلبية حاجاتهم من أجل تأمين نمو طبيعي. إن مشاركة الأطفال في التعليم في بيئة آمنة تؤمن للأطفال وللصغار فرصاً قيّمة جداً للحصول على هدوء في حياتهم. يساعد ذلك أيضاً في رفع مستوى الوعي حول المساواة الجندرية في مجتمعاتهم. باستطاعة الأطفال تقديم وجهات نظر وحلول قيّمة للمشاكل التي تواجههم وتواجه مجتمعاتهم. وإن مشاركتهم في القرارات التي تؤثر عليهم، والتركيز على حمايتهم ورفاههم، هي أمور ضرورية.

20) **الأشخاص المثليين والثنائيين ومتحوّلي الجنس ومزدَوجي الجنس:** غالباً ما يتعرّض هؤلاء الأشخاص إلى التمييز والإستغلال نتيجة لتوجههم الجنسي وهويتهم الجندرية. غالباً ما تتضاعف عوامل الخطر هذه في حالات النزوح، حيث يكون التمييز الذي يواجهوه مؤذياً جداً، وتصبح عزلتهم عن عائلاتهم ومجتمعاتهم أكثر تأزماً، وتزداد حدّة الأذى الذي يلحق بهم. إن مشاركتهم في القرارات التي تؤثر عليهم هي أمرٌ أساسي لرفع مستوى حمايتهم وتسهيل حصولهم على الحقوق وتوسيع نطاق المساهمة الإيجابية التي باستطاعتهم تقديمها لحياة المجتمع.

21) **النساء والرجال كبار السن:** للنساء والرجال كبار السن نفس الحاجات الأساسية كالآخرين، لكنهم قد يعانوا من ازدياد في الهشاشة نتيجة لتقدمهم في السن. إن عوامل التقدّم في السن لوحدها، أضف إليها مجموعة من الخصائص الفردية، قد تجعل كبار السن في حالات النزوح القسري عرضة للمخاطر المتزايدة من التهميش والاستغلال وغيرها من مظاهر سوء المعاملة. بالرغم من أنه قد يتم تحدّيهم بشكل قاسٍ خلال النزوح، إلا أنه لا ينبغي اعتبار كبار السن كأشخاص غير فعّالين يعتمدون على مساعدة الغير. غالباً ما يكون كبار السن قادة المجتمع وينشرون المعرفة والثقافة والمهارات والحِرَف. بإمكانهم إسداء النصائح وتقديم الإرشادات، والمساهمة في بناء السلام والمصالحة، الأمر الذي يدعم بشكل كبير رفاه عائلاتهم ومجتمعاتهم.

22) **الإعاقة:** قد تؤثر الإعاقة على كل نواحي حياة الفرد وعائلته. قد يواجه الأشخاص ذوي الإعاقات مخاطر حماية متزايدة واستثناء من المساعدة الإنسانية والتعليم وموارد الرزق والرعاية الصحية. إن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقات من مختلف الخلفيات هو أمر ضروري لتحديد وتطوير الحلول الملائمة لتحديات الإعاقة الناتجة عن النزوح القسري وخلاله. إن شمل الأطفال ذوي الإعاقات في التعليم هي عملية ديناميكية أساسية لاستراتيجية أوسع للترويج للمجتمع الشامل. إن الأشخاص ذوي الإعاقات، كغيرهم من الناس، لديهم مهارات وقدرات ممكن تقديمها للمجتمع، ويجب تقييمها والترويج لها.

23) **النساء والرجال من أقليات وطنية أو إثنية أو دينية أو لغوية أو من مجموعات السكان الأصليين:** غالباً ما يعاني هؤلاء من التمييز والتهميش، وتتضاعف حدة الأمور في حالات النزوح القسري. قد تعرّض عوامل العمر والجندر وغيرها هؤلاء الأشخاص إلى المزيد من مخاطر الحماية والتمييز. إن العمل عن كثب مع

الأقليات ومجموعات السكّان الأصليين من أجل تحديد المخاطر التي يواجهونها ووضع استراتيجيات للحد منها، هي أمور غاية في الأهمية. كأشخاص ومجموعات في المجتمع، فإن مشاركتهم الفعّالة في حياة المجتمع هي مكوّن أساسي يجب الترويج له.